

ولا تقتف فاليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك
 كان عنه مسؤولا وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والآحاد
 المرمية المشهورة في اعظام شهادة الزور وخالفوا إجماع أهل
 النقل والمقعد وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب
 على الخاد النابس فكيف بمن قوله شرع وكلامه قبيح وإذا نظر في
 قولهم وجد كذا على الله تعالى قال الله تعالى وما ينطق عن
 الهوى إن هو إلا وحي يوحى ومن عجب لا شيا قولهم هذا كذب
 وهذه الجهل منهم بل إن العرب وخطاب الشرع فان ذلك كله كذب
 عندهم كذب عليه وأما الحديث الذي نعلقوا به فاجاب العلماء
 بأجوبة العسفا وأخصرها ان قوله لبعض الناس زيادة بأطلة انفق
 اصحافا على ابطالها وانها لا تعرف صححة بحال الثاني جواب اب
 جعفر الطبري انها لو صححت كانت للتأكيد كقول الله تعالى فمن
 اظلم من افرزي على الله كذا باليسل الناس الثالث ان اللام في ليسل
 ليست للتعليل بل هي لام الصبر ورة والعاقبة معناه ان عاقبة
 كذبه ومصيره الى الاضلال به كقوله تعالى فالسقطه آل فرعون
 ليكون لهم عذرا وخرنا ونظايره في القرآن وكلام العرب اكثر
 من ان يحصر وعلى هذا يكون معناه فقد يصبر امرئ به اضلا لا
 وعلى الجملة فذهم ارفق من ان يعتنى بايزاده والبعدين ان يهتتم
 بايعاده واهل من ان يحتاج الى افساره والله اعلم الرابع تحريم
 رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا او غلب على
 ظنه وصنع من زوي وصنعه حدنا علم او ظن وصنعه ولم يبين حال
 روايته وصنعه فهو داخل في هذا القعيد مندرج في هذا في جملة
 الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه اصح
 الحديث السابق من حديث عبي بن جديث يري انه كذب فهو احد
 الكاذبين ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية حديث او ذكره

ان

ان ينظر فإن كان صحيحا ان حقا قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذا فعله او نحو ذلك من صنع المخبر وان كان صحيحا فلا يقبل
 قاله او فعله او امر او نهى وشبه ذلك من صنع المخبر بل يقول
 روي عنه كذا او جاءه كذا او يروي او يذكر او يفتي او يقال
 او يفتي او ما أشبهه والله سبحانه اعلم قال العلماء ينبغي لقارئ
 الحديث ان يعرف من الخبر واللغة واسما الرجال ما يسم به من قول
 عالم يقبل واذصح في الرواية ما يعلم انه خطأ فالصواب الذي عليه
 المهاجرين السلف ان يرويه على الصواب ولا يغير في الكتاب
 لكن يكتب في الحاشية انه وقع في الرواية كذا وان الصواب خلافه
 وهو كذا ويعول عند الرواية كذا وقع في هذا الحديث او في رواية
 والصواب كذا فهو اجمع للمصلحة فقد يعقده خطأ فيكون له وجه
 يعرفه ولو فتح باب تغيير الكتاب لبتاسر عليه غير اهله قال العلماء
 وينبغي للراوي وقارئ الحديث اذا اشتبه عليه لفظه فقراها على
 الشك ان يقول عقيبها او كما قال والله اعلم وقد مدنا في الفصول
 السابقة اختلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كامل المعرفة قال
 العلماء ويستحب لمن روى بالمعنى ان يقول تبعه او كما قال او نحو
 هذا كما فعله الصحابة فمن بعدهم والله اعلم واما توقف الزبير
 وانس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والاكتفاء منها فلكونهم خافوا الغلط والنسيان
 والعاليط والناسي وان كان لا اسم عليه فقد ينسب الى تعريضه
 لشأله او نحو ذلك وقد تعلق بالناسي بعض الاحكام الشرعية
 كزنايات السفقات وانساقين الطهارات وغير ذلك من الاحكام
 الشرعية والله سبحانه وتعالى اعلم **باب النهي**
 عن الحديث بكل ما يسمع فيه خيب بن عبد الرحمن عن حفص بن
 غياث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء كذبا